

CD/PV.961
24 June 2004

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والستين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٠

(المغرب)

السيد عمر هلال

الرئيس:

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٦١ لمؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة سفير نيجيريا الجديد جوزيف أيالوغو متمنياً له التوفيق والنجاح في عمله الجديد كسفير ممثل لنيجيريا لدى الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح.

وأود في هذه اللحظة توديع سفير بولندا السيد كرزيستوف جاكوبوفسكي الذي سيغادر جنيف عما قريب، بعد أن عينته حكومة بلاده في وظيفة أخرى هامة ومثقلة بالأعباء. لقد ظل الزميل جاكوبوفسكي منذ انضمامه إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٧، يعرض ويدافع عن مواقف بلاده بمزيج من الخبرة المتميزة والمعرفة الجيدة بمجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبوصفه من خريجي برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بترع السلاح، فقد تحلى دوماً بمنطق لا يدحض ومثابرة في البحث عن طرق ووسائل خلاقة من أجل تنشيط أعمال المؤتمر والتوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج عمله. وقد استطاع جميع الأعضاء الذين عملوا جاهدين على إعادة المؤتمر إلى مسار المفاوضات، الاعتماد دائماً على معارفه الواسعة ونصائحه القيّمة المبتكرة وعلى ما يقدمه من تشجيع ومساعدة في البحث عن حلول مشتركة للمشاكل المعلقة. وبالرغم من أن قيود الترتيب الأبجدي لم تمكنه من تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال فترة ولايته، إلا أن مهاراته في الوساطة واعتداله ونزاهته قد أهلته لأن يتولى عن جدارة منصب رئيس لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٢، وهو المنصب الذي أدى مهامه بتفانيه المعهود وموهبته الدبلوماسية الفذة. وأود، أصالة عن نفسي ونيابة عن مؤتمر نزع السلاح، أن أتمنى للسفير جاكوبوفسكي ولأسرته المزيد من النجاح والسعادة في المستقبل.

تشتمل قائمة اليوم على المتكلمين التالية أسماؤهم: سفير منغوليا السيد بيخبات، وسفير النرويج السيد بولسن، وسفير بولندا السيد جاكوبوفسكي، وزميلنا سفير كينيا. بيد أنني أود، قبل إعطاء الكلمة إلى المتحدث الأول في القائمة، الإدلاء ببيان بمناسبة تولي المغرب رئاسة المؤتمر.

السيد الأمين العام، سعادة السفراء، السيدات والسادة، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن مدى سعادي بتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح باسم بلادي، المملكة المغربية. كما أنه من دواعي تشريفي البالغ أن أكون ثالث مغربي يتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح منذ انضمام المغرب إليه في عام ١٩٧٩. وتمثل هذه الرئاسة فرصة جديدة للمغرب لكي يجدد تأكيد التزامه الثابت بالسلام والأمن الدوليين، وبمبدأ التعايش السلمي بين الأمم واحترام الالتزامات الدولية فيما يتعلق بترع السلاح. كما أنها فرصة ثمينة لتأكيد تصميم بلادي دون تحفظ على دعم كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لوقف سباق التسلح، وتعزيز فعالية اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وإنعاش آليات نزع السلاح المتعددة الأطراف ومساندة الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وإزالة أسلحة الدمار الشامل.

إن عام ٢٠٠٤ هو عام مجموعة الـ ٢١، وعليه فإنني أدرك تماماً ما يعلقه أعضاء المؤتمر من آمال على الرئيس. واسمحوا لي بهذه المناسبة الإشادة بالزملاء أمينة محمد سفيرة كينيا، ورجمة حسين سفيرة ماليزيا، وبابلو ماسيدو سفير المكسيك، وحاسبازرين بخبات سفير منغوليا، على الكفاءة التي تحلوا بها في النهوض بأعباء فتراتهم

الرئاسية المتتالية، مما سمح ببدء تنظيم الجلسات غير الرسمية ونجاحها. كما أود أن أحيي أميننا العام السيد سيرجي أوردجونيكيدزه ونائبه السيد رومان موري فضلاً عن أمانة المؤتمر، فمعرفتي الشخصية بهما تجعلني على ثقة من إمكانية الاعتماد على دعمهما وتعاونهما.

إن التحولات الاستراتيجية الكبيرة التي طرأت خلال السنوات الماضية قد عرضت المجتمع الدولي لتهديدات جديدة. ولم يسبق للأمن الدولي أن بلغ ما بلغه من ضعف اليوم، لأن الخطر المحدق بعالمنا لم يعد يتمثل فقط في التهديدات التقليدية الناشئة عن دوامة سباق التسلح النووي أو العسكرة التدريجية للفضاء الخارجي. بل يُستشعر هذا الخطر أيضاً من خلال المخاطر الناجمة عن عدم احترام الالتزامات الدولية، والتشكيك في التعهدات القانونية في مجال نزع السلاح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل أو عدم احترام رغبة الدول في أن تجعل من أقاليمها وقاراتها ملاذاً للسلم ومناطق خالية من كل السلاح النووي.

وفضلاً عن ذلك، اتخذ انعدام الأمن منحى عالمياً منذ أن أطل الإرهاب الدولي برأسه. فيسعى الإرهابيون إلى تفويض أسس النظام العالمي بالانقضاء على قيم حضارتنا، وتعطيل تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان وزرع الموت والدمار والفوضى. إن سعي الإرهاب الحثيث لحيازة أسلحة دمار شامل ينذر بوقوع ١١ أيلول/سبتمبر تستخدم فيها أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية، ولم يعد هذا السيناريو ضرباً من الخيال بل هو احتمال قوي لا تمنعه سوى إرادة وعزيمة المجتمع الدولي برمته. وبإمكان مؤتمر نزع السلاح، بل من واجبه كأحد مكونات منظومة الأمم المتحدة، أن يلعب دوره في هذا النضال العالمي، ولا سيما بتوفير الردود المناسبة للتصدي لهذا التهديد. ولبلوغ هذه الغاية، لا بديل للمؤتمر سوى التكيف مع بيئته الدولية ومع التحدي الجديد المائل في مستهل هذا القرن.

إن مؤتمر نزع السلاح، وليد الحرب الباردة، قد نجح في فرض نفسه كهيئة تفاوضية بالرغم من المواجهة الإيديولوجية بين الشرق والغرب، ثم أصبح عاملاً مساعداً على نزع السلاح غداة انهيار جدار برلين. بيد أنه ظل لبضع سنين يغط في سبات يبعث على الأسى. كما أن عدم توصله إلى برنامج عمل طيلة أكثر من سبع سنوات يتعارض تعارضاً خطيراً مع البيئة الدولية المشحونة بالمخاطر. لقد بُذلت بالتأكيد مجهودات لكسر حالة الجمود الراهنة، كما اتخذت خطوات مبتكرة ومحمودة لتهيئة مجال من التراضي يمكن المؤتمر من إنجاز ولايته. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن هذه الجهود والمبادرات لم تتمكن من كسر حالة الجمود الراهنة ومنح مؤتمرنا الزخم التفاوضي الذي يفتقده بشدة. ولا ينبغي لهذا الإقرار بالعجز أن يثبط عزمنا أو يحكم علينا بالاستسلام. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن نستخلص العبر المناسبة مع مضاعفة جهودنا، وتجاوز خلافاتنا والتحلي بالمرونة وبعيد النظر. وهذا هو المطلوب لكي يستعيد مؤتمر نزع السلاح مهمته الأساسية باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة كمحفل فريد للمفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح.

ومما لا شك فيه أن الوصايا العشر لمؤتمر نزع السلاح هي وثيقته الأساسية. ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لجميع الوثائق، فإنها ليست جامدة، وتكمن قوتها في بُعدها التوفيقي وأهميتها كمرجع، وترتكز صلاحيتها على

قابليتها للتكيف مع وضع دولي أصبح يتميز بعمولة الإرهاب. ومن هنا تأتي الحاجة إلى التخلي عن النهج العقائدي الذي أخذ خلال السنوات القليلة الماضية يتحكم في فهم إشكالية أسلوب العمل من أجل تحقيق أهدافه وخطه عمله.

لقد اكتشفنا حدود الأخذ بنهج يركز على السعي المحموم لإنفاذ الوصايا العشر للمؤتمر دون أي تنازلات أو مرونة. وتمخض عن ذلك تفاقم مظاهر الجمود الذي أصبح بمرور السنوات حالة سائدة تثير الإحباط والقلق. وبعد سبع سنوات من الحوار غير المثمر، إن لم نقل العقيم بغية اعتماد برنامج العمل، فقد حان الوقت لكي نتساءل لا عن الطموحات التي كانت تراود الآباء المؤسسين لمؤتمر نزع السلاح قبل ربع قرن من الزمان، بل عمّا في وسعنا الاضطلاع به وتحقيقه في الظروف الراهنة. ولذا يجب علينا الكف عن تقديس الوصايا العشر للمؤتمر وإعادة قراءة الولاية المنوطة لنا بأسلوب عملي، وتكييف أولوياتنا واحتياجاتنا الأمنية وفق التحديات والمخاطر الماثلة حالياً وليس وفقاً لمخاوف الأمس وهواجسه. وفي هذا السياق، فإن تركيز التاريخ على تكرار التزاماتنا بتزع السلاح سيكون أقل من تركيزه على عجزنا عن تجاوز الخلافات، والتغلب على التهديدات الراهنة، والتخلي بالواقعية لتحقيق النجاح الممكن بوضوح وشجاعة، وتمهيد الطريق لتحقيق مجالات أوسع لتوافق الآراء في المستقبل. ولهذا الغاية، سوف تحقق المبادرات السابقة واللاحقة الكثير إذا تجنبت اعتماد مفاهيم منهجية دخيلة على الوصايا العشر للمؤتمر قد تصبح نفسها جزءاً من المشكلة. فإخفاقنا المتتالي في تبني برنامج عملنا يحمل معه بذور الضعف الذي يعاني منه مؤتمرونا. والأسوأ من ذلك، أن كل عام يمر دون أن تتمكن من تناول البنود المدرجة على جدول أعمالنا في ضوء مزاياها وما تقدمه من توقعات إنما يعزز من التهميش الزاحف على المؤتمر. ولهذا السبب فإنني أحث على أن يكون الانفتاح على الآخر والحوار والتوفيق بديلاً عن النهج العقيم الذي يطالب بكل شيء وإلا فلا؛ وكما قال الفيلسوف الإنكليزي الوضعي التجريبي سير ألفريد جولز آير في القرن الماضي، فإن التدرج يفضي إلى العالمية لكن العكس أكثر صعوبة.

وفي هذا السياق، فإنني على قناعة تامة بضرورة أن يتكيف المؤتمر مع بيئته الدولية، واعتزم تنظيم جلسة غير رسمية تكرر للموضوع الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته بمناسبة افتتاح دورتنا السنوية وهو: "التهديدات والتحديات الناشئة، مثل أشكال الإرهاب الجديدة وانعكاساتها المحتملة على انتشار أسلحة الدمار الشامل".

وهذا الإطار الذي يتم فيه تبادل الآراء بطريقة غير رسمية لكنها مكثفة ومثمرة، مستمد من المناقشات التي لازمت إقرار جدول أعمالنا، ولا سيما بفضل الرغبة التي أبدتها العديد من وفود مختلف المجموعات في هذا الصدد.

كما اعتزم إجراء مشاورات بشأن سبل ووسائل الاستفادة من غزارة ونوعية وعمق المداخلات، فضلاً عن شتى الاقتراحات المقدمة خلال دورة الاجتماعات غير الرسمية التي تنتهي هذا اليوم. وغني عن القول إن هذه المناقشات غير الرسمية، الماضية أو اللاحقة، ليست غاية في حد ذاتها أو البديل عن المفاوضات التي نرغب جميعاً أن تتم، بل هي بالأحرى فرصة للتوصل إلى فهم مشترك للمواقف المتبادلة والطموحات المشروعة لبعض الأطراف وللشواغل الأمنية الوطنية، المشروعة بالمثل، للبعض الآخر.

وعليه فإنني أرغب في بدء سلسلة جديدة من اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات غير رسمية بهدف الحث على إجراء نقاش منظم ومحدد الأهداف. وبعبارة أخرى، الانتقال من مخاطبة الذات إلى الحوار التفاعلي، ومن بناء الثقة إلى عملية التماس التقارب وتلاقي المواقف والمفاهيم والمصالح. وستكون الغاية النهائية هي تحديد القواسم المشتركة من أجل بناء توافق متبلور في الآراء يمكن مؤتمرا من إنجاز ولايته التفاوضية.

وفي الختام، ونظراً لارتياحي البالغ إزاء التقييم الإيجابي لكثير من الوفود فيما يتعلق بالبيانات التي أدلي بها خلال هذه الجلسات غير الرسمية من حيث ملاءمتها ونوعيتها وطابعها البناء، أود أن اقترح انتهاز الفرصة التي تتيحها المادة ٢٢ من النظام الداخلي التي تترك للمؤتمر حرية أن يطلب إلى الأمانة إعداد ملخصات غير رسمية للاجتماعات غير الرسمية. والهدف الوحيد من هذا الاقتراح هو حصر جميع الاقتراحات في وثيقة غير رسمية لكي لا تصبح طي النسيان من جهة، وحتى يمكننا في الوقت نفسه الاستفادة منها في مشاوراتنا وأعمالنا في المستقبل. ومن هذا المنظور، أمل الاعتماد على دعمكم الفردي والجماعي وعلى مساهماتكم واقتراحاتكم ومهاراتكم الخلاقة. إن أهداف المغرب أثناء توليها منصب الرئاسة هي تعبير عن رغباتكم لاستكشاف جميع السبل التي من شأنها أن تعزز التوصل إلى توافق في الآراء من أجل إقرار برنامج عملنا. وأنا أعول عليكم جميعاً من أجل تحقيق ذلك.

أعطي الكلمة الآن إلى سعادة سفير منغوليا السيد خاسبازارين بيخبات.

السيد بيخبات (منغوليا) (الكلمة بالفرنسية): سيادة الرئيس، بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة الحارة والتمنيات الطيبة بالتوفيق بمناسبة توليكم المسؤوليات الرفيعة لرئاسة مؤتمر نزع السلاح. وتأكدوا من تعاون وفد بلادي معكم ودعمه لكم دون تحفظ في سبيل إنجاز المسؤوليات الهامة والمثقلة بالمطالب التي أصبحت الآن بين يديكم. كما أود أن أنتهز هذه المناسبة للتعبير عن خالص شكري لأمانة المؤتمر على مساعداتها السخية لي من أجل إعداد بياني الذي سأتلوه على مسامعكم قدر إمكاني، باللغة الإنكليزية.

(تابع السيد بيخبات باللغة الإنكليزية)

إن الغرض من البيان الذي أدلي به اليوم هو تسليط الضوء على الجلسات العامة غير الرسمية المعقودة برئاستي في ٣ و ١٠ و ١٧ حزيران/يونيه، والتي ناقش المؤتمر خلالها البنود التالية من جدول الأعمال: "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" (البند ٤)، "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية" (البند ٥)، و"البرنامج الشامل لترع السلاح" (البند ٦).

وكما ورد في التقرير السابق، ليس في نيتي تقديم موجز مفصل للبيانات أو تحليل مستفيض للفوارق الدقيقة في الآراء التي تم التعبير عنها خلال المناقشات. و عوضاً عن ذلك، سوف ينحصر استعراضني في المسائل الأساسية التي أبرزت خلال مناقشة البنود أعلاه من جدول الأعمال.

وكما هو منتظر، فقد اختلفت كثيراً الآراء إزاء ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، واتخذت هذه الخلافات نمطاً محدداً. فمن جهة، كان هنالك من ينادون بوضع صك متعدد الأطراف غير مشروط وملزم قانوناً تتم مناقشته في مؤتمر نزع السلاح، ومن جهة أخرى، رأى البعض الاكتفاء بالضمانات القائمة التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية إما في إطار الإعلانات الأحادية أو في إطار المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ورأى البعض الآخر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي المحفل المفضل للتعامل مع قضية الضمانات الأمنية، بالرغم من استعداد البعض لقبول التعامل مع ضمانات الأمن السلبية في سياق ولاية لجنة مخصصة لترع الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبينما ارتأت بعض الدول أن جميع البلدان التي تخلت عن خيار حيازة الأسلحة النووية لديها الحق المشروع في الحصول على ضمانات أمنية غير مشروطة وملزمة قانوناً، فقد ربط البعض الحق في هذه الضمانات بالامتثال التام لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما كانت هنالك وجهة نظر ترى أن أهمية الضمانات الأمنية مبالغ فيها إلى حد كبير، وأن إبرام معاهدة ملزمة قانوناً ليس في حكم الممكن ولا صلة له بالتهديدات الراهنة.

وفيما يتعلق بمسألة الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل، تناولت الوفود بشكل أساسي قضية الأسلحة الإشعاعية أو - بمعنى آخر - أجهزة نشر الإشعاع. ومع ذلك، حاول البعض استكشاف سبل جديدة في هذا الموضوع، سواء تعلق الأمر بأسلحة جديدة مثل أسلحة الترددات الراديوية وأسلحة العمليات المعلوماتية، أو بتهديد المرافق والبنية الأساسية الحيوية بطريقة تهدد سير الحياة بصورة طبيعية في مجتمعاتنا. كما تم تناول الموضوع الأخير في سياق "برنامج شامل لترع السلاح". وقدّمت اقتراحات لوضع معايير لتعريف أسلحة الدمار الشامل الجديدة، واقتُرح أن يكون في إمكان المنسق الخاص المتوخى في اقتراح السفراء الخمسة تقديم المزيد من الأفكار الثابتة حول هذا الأمر.

وفي معرض التطرق للأسلحة الإشعاعية، تم التعبير عن التقدير للجهود التي سبق وأن بُذلت، ولا سيما من قِبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تعزيز حماية المواد النووية. وأشار على وجه الخصوص، إلى المراجعة الجارية حالياً لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر الإشعاعية وأمنها واتفاقية السلامة النووية.

وبينما لا تزال بعض الدول مقتنعة بجدوى وضع صك عالمي لحظر الأسلحة الإشعاعية ودور مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال، كانت دول أخرى تشكك في فعالية السعي إلى حظر الأسلحة الإشعاعية نظراً لعدم احتمال قيام الدول بتطوير هذا النوع من السلاح. وعليه، فقد أيدت من جملة أمور أخرى، تعزيز التدابير الموجودة المتعلقة بحماية المواد النووية، مثل التدابير التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومبادرات دول مجموعة الثمانية، ومبادرة الحد من التهديد العالمي، فضلاً عن تناول قضية احتمال قيام إرهابيين باستخدام أجهزة إشعاعية.

وقد أدت مناقشة البند المعنون "البرنامج الشامل لترع السلاح" إلى التذكير بالأهداف الأصلية لهذا البند، فضلاً عن استكشاف فائده المحتملة في التعامل مع قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي لم ترد صراحة في

جدول أعمال المؤتمر. وقُدِّم اقتراح بتوسيع نطاق هذا البند بحيث يشمل أيضاً المسائل المتعلقة بمنع الانتشار وجعله ينطبق على الأسلحة التقليدية والنووية. وهناك اقتراحات أكثر تفصيلاً شملت أموراً منها أن يتم في إطار هذا البند تناول مسائل مثل التحقق من النظم الرئيسية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح والامتنال لها، والتطرق إلى بعض جوانب بعينها تتصل بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما في ذلك وضع المفاهيم المتعلقة بالوساطة فيها، إضافة إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من خلال المقارنة بين الخبرات الإقليمية في هذا الصدد، أو تناول التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه الأمن الدولي. وفي هذا السياق، أثارت بعض الوفود أيضاً مسألة المرافق والبنى التحتية الحيوية. كما قُدمت اقتراحات بأن يتضمن هذا البند معالجة النهج الشاملة المتعلقة بالأمن الدولي.

وأخيراً، ومع تقدم المناقشات المتعلقة بنود جدول أعمال مؤتمر السلاح، أثارت تساؤلات بشأن إمكانية متابعة هذه الممارسة. إن المناقشات المثيرة التي جرت مع توافر عناصر التفاعل بين الوفود دعت بعضهم إلى التعبير عن الرغبة في مواصلة الاجتماعات العامة غير الرسمية التي ستكرّس لمواضيع معينة يمكن تحديدها والاتفاق عليها. كما قُدمت اقتراحات بأن يشرع رئيس مؤتمر السلاح في إجراء مشاورات حول سبل ووسائل مواصلة النقاش بطريقة منظمة.

وأود أن أضم صوتي إلى هذه الاقتراحات. وكما رأينا جميعاً خلال هذا الجزء من الدورة، فإن الجهود التي بذلها من سبقوني على مقعد الرئاسة قد أعطت مؤتمر نزع السلاح زخماً جديداً. فالمناقشات الصريحة والشاملة قد دعت كل الأعضاء تقريباً إلى توضيح آرائهم بشأن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر. وقد يكون ذلك هو المؤشر، الذي طال انتظاره بعد جمود دام سنوات عديدة، على أن المؤتمر قد انتقل أخيراً من مناقشة برنامج العمل إلى مرحلة جديدة - تتمثل في المعالجة الفعلية لجوهر البنود المدرجة على جدول أعماله. وربما كان ذلك الإنجاز في غاية التواضع، غير أنه يستحق بذل المزيد من الجهود لتعزيز مكاسبنا ورعايتها.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير بيخبات على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسيد كيتيل بولسن، سفير النرويج.

السيد بولسن (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أغتنم هذه الفرصة كي أهنئكم على تولي منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وسوف نختتم تحت إشرافكم بنهاية هذه الجلسة العامة، المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالنظر في البند السابع من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولدي القليل من الملاحظات المتصلة بهذه العملية.

عندما بدأنا في كانون الثاني/يناير من هذا العام مناقشة إمكانية إجراء مشاورات غير رسمية، أبدت مختلف الجهات بعض التمتع. وساد قلق بأن المشاورات قد لا تكون متوازنة، وقد تؤدي فقط إلى احتدام الخلافات، وأنها ربما انحصرت في ما يُعرف بـ "القضايا القديمة"، وربما صرفت أنظارنا عن التحدي الأهم وهو: الاتفاق على برنامج عمل. كما تم أيضاً التعبير عن شواغل أخرى.

وأعتقد اليوم أن هنالك اتفاقاً تاماً تقريباً على أن هذه المشاورات كانت حتى الآن مفيدة وبناءة وساعدت على توضيح الكثير. ولم يظهر أي أشباح لا في الظلام ولا في ضوء النهار. كما أن عدداً كبيراً من الوفود قد شارك وساهم في المناقشات المثمرة وتبادل الآراء، وذلك فأل حسن إن أردنا الدخول في مرحلة مفاوضات فعلية. وأود تسليط الضوء على بعض النقاط التي أُثيرت في المشاورات غير الرسمية بشأن البنود الستة الأولى من جدول الأعمال التي لها أهمية خاصة لوفد بلادي:

أولاً، بينما كانت الأولوية الأساسية للعديد من الوفود، بما فيها وفد بلادي، هي إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فقد أبدى العديد من هذه الوفود رغبة مماثلة في أن يتم أيضاً تناول قضايا أخرى بطريقة أو بأخرى. كما أن مؤيدي هيمنة نزع الأسلحة النووية أو موضوع عسكري الفضاء الخارجي على المفاوضات لم يعترضوا على أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يبدو أن هنالك تبايناً كبيراً في رؤانا، وينبغي أن تكون تلك أخبار سارة.

ثانياً، أن العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أكدت مجدداً اهتمامها الجاد بقضية ضمانات الأمن السلبية. ولا ينبغي أن يكون ذلك مثار دهشة لأحد. ونحن نأمل ونعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف تأخذ شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على محمل الجد عندما يتم التعامل مع ضمانات الأمن السلبية في المستقبل، سواء كان ذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح أو في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثالثاً، تم إدراج ما أُسمى بالقضايا الجديدة المثيرة والهامة، بما فيها كيفية حماية البنى الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. ويبين هذا الأمر أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون منيراً لمناقشة المشكلات القديمة وربما المستمرة، فضلاً عن شواغل الحاضر الأكثر حدة. بل إن وفود كثيرة أحييت من جديد، عند النظر في البند ٥ من جدول الأعمال، ما أُطلق عليها "قضية قديمة" هي الأسلحة الإشعاعية.

رابعاً، قُدمت اقتراحات جديدة ومحددة خلال المشاورات غير الرسمية. وتعلقت هذه الاقتراحات بجملة أمور منها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونزع الأسلحة النووية وما يسمى بـ "القضايا الجديدة". ونعتقد أن جميع الاقتراحات المحددة تستحق المزيد من النظر فيها من خلال عملية متابعة تعقب المشاورات غير الرسمية.

وأخيراً، قد يُصاب الإنسان بنوع من الانطوائية عندما يشارك في هيئة، تكون للأسف، معزولة عن الحقائق الحية خارج هذه الجدران. وافترض أن تفسير الكلمات والعبارات والإشارات والاقتراحات يصبح مغرباً إلى حد كبير. غير أن المشاورات غير الرسمية التي نحن بصدد اختتامها، لا بد وأنها أبرزت قدرتنا جميعاً على التواصل والمناقشة، وأن جداول الأعمال السرية ربما كانت أقل مما نتوقع. وقد لا نكون على وشك التوصل إلى برنامج عمل، إلا أن وفد بلادي يأمل ويعتقد أن المشاورات غير الرسمية جعلت مؤتمر نزع السلاح يقترب خطوة صغيرة من العالم الحقيقي ومن التحديات الفعلية التي تواجه عصرنا. وسوف نحث الرؤساء القادمين، من خلال

عملية المتابعة، على ممارسة القيادة على أساس المزايا الممنوحة بموجب النظام الداخلي. وفي هذا السياق، أرحب برغبتكم، سيادة الرئيس، في إجراء مشاورات إضافية بشأن القضايا الراهنة الملحة إلى حد كبير.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل النرويج على البيان الذي أدلى به وعلى التهئة التي قدمها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد كرزيستوف جاكوبوفسكي، سفير بولندا، الكلمة لك.

السيد جاكوبوفسكي (بولندا) (الكلمة بالإنكليزية): إن من دواعي شعوري بالسعادة دائماً أن أرى صديقاً عزيزاً يتولى رئاسة الجلسة، وأنا سعيد جداً، سيادة الرئيس، لترؤسكم وقائع جلستنا. كما أقدم لكم السهاني الحارة. وأتمنى لكم التوفيق. وأعتقد حقاً أنكم من أقدر الأشخاص الذين بوسعهم السير بنا نحو النجاح وبدء عمل هذا المؤتمر. كما أود أن أشكركم جزيل الشكر على الكلمات الطيبة التي وجهتموها لي مباشرة والتي لا أعتقد أنني أهل لها، لكن مثل هذه الكلمات تبعث دائماً على السرور، ولا سيما عندما تصدر عن الرئاسة. ولكم الشكر مرة ثانية.

السيد الرئيس، زملاء المقرون، الأصدقاء الأعزاء، عندما أنظر حولي أراي محاطاً بالأصدقاء - ولدي قطعاً الكثير من الكلمات الطيبة لكم جميعاً، والكثير من الشكر والكثير من الأفكار المشتركة، لكن أعذروني لعدم الإفصاح عنها، لأنني إن فعلت، فإن هذا البيان سيستمر بلا نهاية. ولذلك يجب، مع الأسف، أن تكون ملاحظاتي عامة إلى حد ما.

لقد جاءت اللحظة لأقول لكم "وداعاً"، حيث أغانر مدينة جنيف أخيراً بعد أن أرهقتكم طوال سبع سنين. ولا شك أن الإنسان يصبح عاطفياً عندما تأتي لحظة الرحيل بعد البقاء هذه المدة الطويلة في مكان واحد. كما أنها اللحظة المناسبة للتليخيص والتدبر فيما حدث وما أنجز وما كان بالوسع إنجازها وما تعرض للإخفاق.

واسمحوا لي بالقول بأن فترة عملي كسفير لبولندا هنا في جنيف قد جاءت في فترة استثنائية جدا بالنسبة لبلادي. فقد انضمت بولندا إلى حلف شمال الأطلسي وإلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً، خلال فترة عملي هنا - وتلك أحداث فتحت آفاقاً جديدة بالنسبة لعمل بعثتي هنا. ومن ناحية أخرى، وقعت خلال فترة عملي هنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي أبرزت الحاجة إلى التفكير في الأمن الدولي من منظور جديد. وهذه مجرد أمثلة بسيطة على الأحداث التي وقعت خلال هذه السنوات السبع، لكنها توضح تماماً مولد واقع جديد في مجال الأمن الدولي. وما فتى، هذا الواقع، يتشكل كل يوم، حيث نشهد تطورات جديدة ذات أهمية أساسية للسلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وقد يقول البعض أن تلك الفترة لم تكن غنية بالتطورات فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، وما قد يدهش الكثيرين منكم أن أقول للمرة الثانية إن العكس هو الصحيح كما أعتقد. فبالرغم من أننا لم نتفق على برنامج عمل، فإن المؤتمر قد عمل وفعل الكثير. ومن الواضح تماماً صعوبة التوصل إلى اتفاق في زمن يشهد تغيرات كبيرة. بيد أن المؤتمر كان في نفس الوقت منبراً لتبادل الآراء، والإطلاع على المواقف الوطنية، وتوسيع التفاهم المتبادل. وذلك في حد ذاته إجراء مثالي لبناء الثقة.

ولقد حددت، في الكلمة التي ألقيتها في ٢٢ شباط/فبراير، موقف وفد بلادي من برنامج العمل وجدول الأعمال، وبشكل عام الحاجة إلى التفكير بطريقة خلاقة بشأن جوهر وتنظيم عمل المؤتمر. وما زالت الأفكار التي قدمتها صالحة للعمل، ولست بصدد تكرارها الآن. واسمحوا لي فقط أن أكرر القول بأن دور مؤتمر نزع السلاح ما زال صالحاً، بل أصبح أكثر صلاحية نظراً إلى التحديات الجديدة التي نواجهها، ولا سيما الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. فهذه التحديات الجديدة التي تواجه الأمن الدولي ينبغي أن تنعكس على مداولات وعمل مؤتمر نزع السلاح. وهناك حاجة إلى تفكير جديد خلاق، وأنتم أهل لذلك.

وقد جاء على لسان ليوناردو دافينشي، الفنان الكبير البارح في مجال التفكير الخلاق، قوله "إن معارضة البداية أيسر من معارضة النهاية". إن أمنيّ الحقيقية هي أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق تقدم كبير حالما يتمكن من الانطلاق. وسيحتل إقرار برنامج العمل الموقع الرئيسي الأول. وربما يكون من الأيسر أن نتعامل مع البرنامج على أنه جدول زمني للأنشطة أو خريطة طريق. وقد أبدينا في العديد من المرات تأييدنا لهذا النهج. وعلى الرغم من ذلك، أعتقد أنه من المهم أن نبدأ ونبرهن على أن مؤتمر نزع السلاح ليس فقط، من الناحية النظرية، هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، بل يمكنه أيضاً أن يكون منتجاً وفعالاً.

وقد جاء على لسان الفنان العظيم ليوناردو قوله: "يولد الفراغ حيث يموت الأمل". وأناشدكم ألا تدعوا الأمل يتلاشى. ضعوا نصب أعينكم أن الفراغ قد يكون مصاباً بأشياء لا نود الخوض فيها - مثل انعدام الثقة والفوضى الشديدة. ولدي أمل قوي - بل أكثر من الأمل، وهو الإيمان الراسخ بأن مؤتمر نزع السلاح سيبقى، بفضل مهاراتهم وتفكيركم الخلاق، أهم هيئة متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح مهيأة تماماً لمواجهة التحديات الجديدة.

لقد تشرفت حقاً بأن أكون عضواً في "أفضل منتدى في المدينة". وأود أن أشكركم جميعاً على صداقتكم. وأعبر عن تقديري للفرصة التي أتاحت لي للعمل في هذه القاعة مع أمهر الدبلوماسيين وأكثرهم موهبة. كما أود أن أشكر جميع الأصدقاء في المنصة، ولا سيما الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرجي أوردجونيكيدزه، والسيد انريكه رومان - موري، والسيد جيزري زالسكي، والموظفين العاملين معهم، على الدعم والتعاون الدائمين. وأخيراً وليس آخراً، أود أن أشكر خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين وجميع أصدقائي على ما تحلوا به من صبر وعلى جعلهم عملي أيسر وأكثر فعالية كما آمل. ولكم جزيل الشكر.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السفير كرزستوف جاكوبوفسكي على كلمته الوداعية الحميمة والمؤثرة. كما أشكره على ما وجهه للرئاسة من عبارات طيبة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول له باسم جميع أصدقائه أعضاء مؤتمر نزع السلاح: كم سنفتقده. كما أود أن أؤكد من جديد تمنيات جميع أصدقائكم - وأكرر هنا في مؤتمر نزع السلاح - بالنجاح والسعادة لكم ولأسرتكم. سعادة السفير: تصحبك السلامة.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوادي سفير كينيا.

السيد أوادي (كينيا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، نيابة عن الوفد الكيني لمؤتمر نزع السلاح، أن أنتهز هذه الفرصة لأهنتكم تهنئة خالصة على توليكم رئاسة المؤتمر. ونؤكد دعم الوفد

الكيني لكم خلال فترة رئاستكم. فالسفير عمر هلاي دبلوماسي مرموق يتمتع بصفات رائعة من المهارة والقيادة التي نثق أنها ستعزز المناخ الإيجابي الذي تميز به المؤتمر منذ كانون الثاني/يناير عندما تشرفت كينيا بتولي رئاسته.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ سلفيكم السيد بابو ماسيدو، سفير المكسيك، والسيد بيخبات سفير منغوليا، على الجهود التي بذلها دون كلل لتوجيه عمل المؤتمر. فالمناقشات العامة غير الرسمية التي أجريناها في ظل قيادتهما وبدءاً من رئاسة سفير ماليزيا الموقر، قد برهنت على أن ذلك المسار هو بالتأكيد ما يجب على المؤتمر اتخاذه في إطار جهوده الرامية إلى إحراز تقدم في عمله الموضوعي.

لقد طلبت الكلمة للانضمام إلى عدد من المتحدثين الذين أكدوا في السابق أهمية اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وكما تعلمون، بلا شك، فإن بلدي، كينيا، سيكون لها شرف استضافة المؤتمر الأول لاستعراض هذه الاتفاقية في نيروبي خلال الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وأود أن أنتهز هذه السانحة لأوجه الدعوة إلى جميع المندوبين في مؤتمر نزع السلاح لحضور المؤتمر الاستعراضي في نيروبي.

لقد بلغ عدد الدول الأطراف الأعضاء في اتفاقية أوتاوا ١٤٢ دولة حتى آذار/مارس ٢٠٠٤ وما زالت القائمة في ازدياد. ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي، يسعدنا بصفة خاصة، ملاحظة أن الاتفاقية حققت نجاحاً كبيراً في مجال نزع السلاح. وهذه الاتفاقية فريدة من حيث إنها معاهدة إنسانية وتتصل بتزع السلاح على حد سواء. فأهدافها الإنسانية تجد قبولاً عالمياً حتى من الدول التي ما زالت خارج المعاهدة. وعلى خلاف أي معاهدة أخرى لتزع السلاح، فقد أبدت الدول الأطراف إرادة سياسية غير مسبقة لضمان نجاحها.

كما أن الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني هي من المميزات الأخرى الفريدة لهذه الاتفاقية.

وقد تقلص اللجوء إلى استخدام الألغام المضادة للأفراد انخفاضاً كبيراً منذ اعتماد الاتفاقية، كما انخفض إنتاجها، وتم تدمير أكثر من ٣٠ مليوناً من الألغام المخزونة.

ولهذا السبب، فإن المؤتمر الاستعراضي الأول سوف يتيح لنا فرصة هامة لتقييم مجالات التقدم المحرز والتصدي للتحديات المتبقية. ولا شك أن أحد هذه التحديات هو إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وبينما تعتبر اتفاقية أوتاوا معلماً بارزاً من معالم نزع السلاح، فإن ما يدعو إلى القلق هو أن عدداً من الدول الرئيسية ما زالت غير طرف فيها، وأن الدول لا تزال تحتفظ بأكثر من ٢٠٠ مليون لغم.

إن الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية قد تسبب في خسائر غير مسبوقه بين المدنيين الأبرياء، ولا سيما في أفريقيا. ولا شك أن عدد الضحايا في بلدان مثل أنغولا وموزامبيق قد بلغ أرقاماً مذهلة.

ولهذه الأسباب توجه الحكومة الكينية دعوة إلى الدول الأطراف وغير الأطراف، على حد سواء، للمشاركة في المؤتمر.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتصريحين اللذين صدرا مؤخراً عن حكومتَي جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية خلال الاجتماع المستمر المعقود ما بين الدورات، حيث أكد الجانبان دعمهما للمبادئ الواردة في الاتفاقية. وجاء على لسان مندوبي الصين خلال ذلك الاجتماع أن: "كل الطرق تؤدي إلى روما".

كما نرحب بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالألغام التي أعلنت عنها في شباط/فبراير من هذا العام، وتتعهد فيها، ضمن أمور أخرى، تعهداً قاطعاً بوقف استخدام الألغام الدائمة المضادة للأفراد أو المضادة للمركبات في أي ميدان قتال أو لأي غرض كان في أي مكان من العالم بحلول عام ٢٠١٠، والسعي إلى التوصل إلى حظر عالمي على بيع أو تصدير جميع أنواع الألغام الأرضية الدائمة لمنع انتشار التكنولوجيا التي تسبب في قتل وتشويه المدنيين.

تلك في رأينا إشارات يجب أن تجد منا الترحيب والتشجيع. ونحن نشجعهما بالتأكيد على المضي قدماً في اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة في هذا الاتجاه، وعلى الانضمام إلى الاتفاقية كدول أطراف.

وقبل أن أختتم حديثي، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للسفير ولفغانغ بيترتش، الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي، على الجهود المحمودة التي ما زال يبذلها لضمان نجاح المؤتمر. كما نقدم شكرنا لأصدقاء نيروبي على الدعم، المالي أو غير المالي، الذي قدموه وما زالوا يقدمونه لكينيا في الاستعدادات التي تقوم بها لاستضافة المؤتمر. كما أن أقل ما يُقال عن دعم حكومة كندا الثابت للاتفاقية ولنا كدولة مضيفة، هو أنه نموذجي تجدر الإشارة إليه ومحাকاته.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر السيد أوادي، سفير كينيا، على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى سعادة سفير نيجيريا، السيد جوزيف أوباكا أبالوغو، الذي طلب الكلمة.

السيد أبالوغو (نيجيريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أزف لكم التهنية الحارة على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا أعلم أن لديكم جميع الصفات التي ستجعل المؤتمر يتقدم بفعالية وكفاءة نحو تحقيق الأهداف المرجوة. ولذلك، فإن وفد بلادي يؤكد دعمنا الثابت لكم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً للتعبير عن تقديري العميق لجميع السفراء/الممثلين الدائمين في جنيف على الكلمات الطيبة والترحيب الذي وجدته منهم منذ قدومي. كما تأثرت هذا الصباح بالكلمات الطيبة التي قالها الرئيس عند تقديمه لي. وبما أن هذه هي أول جلسة أشارك فيها مؤتمر نزع السلاح، فإنني أأمل الاعتماد على تعاون وحكمة وخبرة جميع الزملاء في الاضطلاع بالمسئوليات الملقاة على عاتقي.

وبوسعكم أيضاً الاعتماد على دعم وفد بلادي وتفهمه وتعاونه من أجل دفع جميع قضايا نزع السلاح إلى الأمام، فضلاً عن التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وسوف أحاطب مؤتمر نزع السلاح في المستقبل القريب لتحديد موقف بلادي من شتى القضايا المطروحة علينا، واكتفي في الوقت الراهن بتهنئتكُم مرة أخرى وشكركم على تقديمي.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر زميلنا الجديد السفير أياوغو على الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة، وأود أن أشير إلى أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح والرئاسة يسعدهم كثيراً العمل معه والاستفادة من إسهاماته وخبراته. ويسعدنا كثيراً أن نتعاون سوياً من أجل تنفيذ برنامج عملنا.

لقد انتهت قائمة المتحدثين بالنسبة لهذا اليوم. فهل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة الآن؟ لا أرى ذلك. وقبل أن أرفع الجلسة، أود إبلاغكم بأن الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بعث لي برسالة تلقاها من ممثل لاتفيا الدائم، السفير كارلتر، تتضمن طلباً بقبول جمهورية لاتفيا عضواً في مؤتمر نزع السلاح. وبذلك تصبح لاتفيا الدولة رقم ٢٣ التي تقدم طلباً للانضمام إلى المؤتمر.

لقد انتهت أعمالنا لهذا اليوم. ووفقاً لجدولنا الزمني سوف يعقد المؤتمر، عقب هذه الجلسة، جلسة عامة غير رسمية للنظر في البند ٧ من جدول الأعمال المعنونة "الشفافية في مسألة التسليح". وستكون هذه الجلسة مفتوحة فقط لوفود الدول أعضاء المؤتمر ووفود الدول التي لديها صفة المراقب.

وسوف تعقد جلسة المؤتمر العامة القادمة يوم الخميس ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الساعة ١٠/٠٠ في نفس هذه القاعة. وسوف نجتمع مرة أخرى لعقد جلسة غير رسمية بعد حوالي ثلاثين دقيقة، وذلك حتى تتمكن الوفود الراغبة، مثلنا، في حضور الاحتفال بمرور الشعلة الأولمبية بقصر الأمم. فهذا حدث يرمز إلى السلام والوفاق والمحبة، وآمل أن تكون هذه مناسبة تمكنا جميعاً من المشاركة في هذا الحدث.

وعليه، سوف نستأنف عملنا في الساعة الثانية عشر إلا الربع تقريباً، بعد نهاية الاحتفال، لكي نكرس أنفسنا لهذه الجلسة غير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠